

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على اقتراحات بقرارات تعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مداولته الأولى). وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة البرلمانية بموافقة 29 عضواً وعدم موافقة 29 عضواً وامتناع ثلاثة أعضاء من إجمالي الحضور البالغ عددهم 34 عضواً. وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أن التعديلات على القانون «مستحقة». وأضاف أنه من خلال تطبيق القانون الحالي «نضج أن هناك بعض المعوقات التي لم تمكن رواد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة منه بقدر الإمكان». وخلال جلسة أمس، أحال المجلس 26 تقريراً إلى الحكومة متضمنة التوصيات التي أوردتها اللجان البرلمانية حول القضايا محل البحث والتحقيق في اللجان. وناقش المجلس التقارير الـ 26 بعد أن خصص لها وقتاً من الجلسة التكميلية. وأحال المجلس ما ورد في مداخلة النائب شعيب الموبزري عن استعادة البعض من صندوق المشاريع إلى لجنة الأموال العامة للتحقيق في الموضوع.. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: ماضي الهاجري - سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السعيد

تعديل «المشروعات الصغيرة» بالمداولة الأولى

التقارير.
● عادل الدمخي: اقترح جعل الساعتين إلى 4 ساعات أو أن تكون الجلسة كلها لمناقشة هذه التقارير. كلّفنا في لجنة حقوق الإنسان عن السجون وفي لجنة البيئة بشأن نفوق الأسماك، ففضية السجون قضية خطيرة، وتقريها ميني على آراء المسؤولين وعلى متابعة اللجنة ومستشاريها وآراء المسجونين. فقد زرنا أكثر من سجن وأخذنا آراء المسجونين ووضعنا إصلاحات، منها أن هناك سجناً مكثفاً وكذلك مدة السنة السجنية وقدمت تعديلاً بأن تكون السنة 9 أشهر وليست 12 شهراً، كذلك المؤبد الذي يكون من دون حد وقدمت تعديلات ليكون 25 سنة بدلاً من عدم وجود مدة.

ومن الإصلاحات المطلوبة إخضاع إدارة السجون إلى وزارة العدل، لكن الحراسة الخارجية للسجون في عهدة وزارة الداخلية، ووزارة العدل أكثر التخصصاً في إدارة ملفات المساجين القضائية، لإحداث نقلة نوعية في طريقة إدارة والتعامل مع المساجين، لدينا مشكلة تعاطي المخدرات وهناك حملات التوعية ولكنها مرة واحدة في السنة، وقد تستخدم المخدرات للتجارة ونطلب بتشديد العقوبة وأوصينا بتولي وزارة الصحة رعاية السجون الصحية وهناك قرار أن تكون تحت إدارة وزارة الصحة. هناك قضية النفق وتخفيض العقوبة فيجب أن تكون على أوسع نطاق وتبادل السجناء يجب أن يكون على أوسع نطاق، إيجاد عقوبات بديلة للسجن، وخاصة السجناء وسجناء الرأي الشباب.

ويخصص لجنة البيئة بشأن نفوق الأسماك، لدينا مشكلة في عدم التزام الجهات الحكومية بالصرف الصحي في جون الكويت وجسنا مع الأشغال والصحة وهيئة الصناعة التي لها دور سيء في لفظ المخلفات الكيميائية داخل النون وعدم التزام الإشراف على الصحة.

وتوصلنا إلى عدم جدية الحكومة في التعامل مع المشاكل البيئية. وبالنسبة لتقرير أسباب استقالة رئيس مجلس إدارة «الكويتية» التقرير أدان وزير الشؤون، حيث صدر القرار من لا يختص بالرجوع إلى المرسوم 1017/57 تبين أنه صدر مرسوم الإقالة ممن لا يختص.

لجنة حماية المال العام قامت بدور كبير منها فضيحة الـ KGL واستغلالها على مليون متر مربع من المال العام وتسببها في خسائر صندوق الموازنة، أطلب بتحويل التقارير إلى تشريعات أو إحالات للنقابة، أي تقرير معتمد من قبل المجلس وبه تعد على المال العام هناك هيئة مكافحة الفساد وهناك نيابة عامة ويجب أن يكون هناك جزء.

● صالح عاشور: الشكر خاص للجان التي أعدت 27 تقريراً، نتمنى ونطلب من الحكومة الاهتمام وتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير بالأحالة إلى النيابة أو تشكيل لجان تحقيق، لأنه ستكون هناك متابعة، وهذا يحمل المسؤولية السياسية للوزير المختص، ومن التقارير تبين أن هناك مشاكل تربوية واجتماعية منها تفشي ظاهرة الرشوة في المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات الدولة، لا يمكن مواطن أو مقيم تمرير معاملاته دون رشوة أو واسطة وهذا يحتاج إلى وقفة، كثيرون في أجهزة الدولة يجنون أموالاً طائلة على حساب المواطن، ولابد من وقفة حكومية لمكافحة الفساد والرشاوى.

وتبين التقارير انتشار ظاهرة المخدرات داخل السجون بمعنى قصور أمني كامل، السجون تحت حماية وزارة الداخلية أين القضاة الجديدة في وزارة الداخلية؛ واضح أن هناك خللاً أمنياً كبيراً وتسببها وفشلاً في مكافحة ظاهرة المخدرات. هناك مشكلة في التربية والمناهج والمدارس ولا يوجد تعاون بين المنزل والمدرسة وهناك انتشار ظاهرة الغش في المدارس والجامعات، نحتاج إنهاء المجتمع والقيم والمبادئ العامة تعطيه دوراً مهماً، والتمادي في هذه الظواهر يدمر المجتمع تدميراً كاملاً، هذه التقارير مؤشرات أن المجتمع في طريقه إلى الانهيار.

تقرير «المعاقين» حول ادعاء الإعاقة يبين أن الملفات التي تم تحويلها إلى النيابة وهي 38 وتوقيف 167 ملفاً دون اتخاذ إجراءات قانونية ودون وجود شمية جزائية والإحالات إلى النيابة شكلية وصورية ولم يتم اتخاذ إجراءات قوية فالخلل داخل الهيئة وليس لدى مدعي الإعاقة، والتوصيات لم يتم اتخاذها بها. ● أسماء الشاهين: القضايا كثيرة لكن التوصيات الموجودة يجب أن تطبق ويجب أن تلتزم بالنسبة لتقرير وفاة النائب السابق فلاح الصواع فقد قلنا أننا لا نغني شخص المرحوم وكان تحقيقاً حول الأخطاء الطبية الذي وصلت دعواه إلى 583 دعوى خلال 6 سنوات، وهذا يتطلب من الوزير



الرئيس الغانم وعبدان عبد الصمد

المحاسبة عن العقد المبرم بين وزارة المالية وشركة إدارة سوق الجمعة التجارية عن تطوير سوق الجمعة في منطقة الري. ● شعيب الموبزري: هذه التقارير لا يمكن أن نسلقها سلقاً وهي مهمة ومن لجان وهي الملتح على الرئيسي خلال ساعتين وبها حقائق يجب أن يعرفها الشعب الكويتي.

● عيسى الكندري: أكد على أهمية هذه المواضيع لكن هذا قرار المجلس، في جلسة ماضية وافق المجلس على تخصيص ساعتين لمناقشة هذه

بطريق البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T). التقرير الثالث عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة بشأن مجلس الأمة حول بعض جوانب التصرف في أملاك الدولة العقارية.

التقرير الرابع عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن عقد استثمار مشروع تطوير المنطقة الحرفية غرب أبو فطيرة.

التقرير الخامس عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان

شركة جي ال للاستثمار وشركتها التابعة والزيميلة. التقرير الحادي عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة على العقد المبرم بين وزارة المالية وشركة إدارة المرافق العمومية والمستثمر شركة مجموعة عدنان الصالح التجارية بشأن منتهز حوالي الترفيحي.

التقرير الثاني عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة بشأن التعاقدات التي سبق أن أبرمتها الحكومة لإنجاز مشروعات



الرئيس مرزوق الغانم ونائب المراد على المنصة ويبدو غلام الكندري (ماني الشمري)

لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية 2007/2008. التقرير السادس للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن عمليات بيع الشركات التي تمتلك الهيئة العامة للاستثمار أكثر من 50٪ من رأسمالها والتي تنوي بيعها.

التقرير التاسع للجنة حماية الأموال العامة حول العقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية. التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة وأملاك الدولة العائدة

للمؤسسة الموانئ الكويتية من قبل

التقرير الثامن للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن عمليات بيع الشركات التي تمتلك الهيئة العامة للاستثمار أكثر من 50٪ من رأسمالها والتي تنوي بيعها.

التقرير التاسع للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق كل المستندات والإجراءات المتعلقة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات.

التقرير السابع للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق كل المستندات والإجراءات المتعلقة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع شركة

الدمخي: نطلب إخضاع إدارة السجون لوزارة العدل والحراسة الخارجية للسجون

عاشور: التقارير محل النقاش تبين القصور الحكومي الكبير في معالجة قضايا المجتمع

الشاهين: سوء إدارة بالجمارك وهي دولة داخل دولة ولا يوجد تفتيش على محطات التخزين

العدساني: عقد شركة نشل به تفتيش وتفتيش وتفتيش

على محطات التخزين

العدساني: عقد شركة نشل به تفتيش وتفتيش

تفتيش وتفتيش

تفتيش وتفتيش

تفتيش وتفتيش

تفتيش وتفتيش

تفتيش وتفتيش

تفتيش وتفتيش



عيسى الكندري



الحميد السبيعي



عبدالله فهاد



الشيخ ديبالس الصباح وأسماء الشاهين ومحمد الدلال والحميدي السبيعي



صور النواب د.وليد الطبطبائي ودجمعان الحريش ومحمد المطير في الجلسة



خليل الصالح وفيفيل الكندري



م. عادل الخرافي وخالد الشطي



حمد الهرشاني



د. عبدالكريم الكندري



محمد الدلال ومبارك الحريري

تكليف «المال العام» التحقيق في مداخلة الموزير حول صندوق المشروعات



م. محمد الهدي



أسامة الشاهين



د. محمد الحويلة



يوسف الفخالة

اليوم ونخصص جلسة أخرى للجدول. ● مرزوق الغانم: ترغف الجلسة ربع ساعة للصلاة. استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم. وافق المجلس على تجديد الجلسة مدة ساعة. وهناك مقترح ألا يتم رفع الجلسة إلا بعد إقرار مشروع التعديلات على قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ● صفاء الهاشم: اليوم عيد المحبة، ولنستمع الحكومة بكل محبة، التقارير تلتخص بالتعليم والصحة والبيئة والمخدرات وغيرها. التقارير تأتي بناء على خلل في التركيبة السكانية وتستهلك البنية التحتية للدولة ولا يستمتع المواطن بخدماته وتدهار البيئة. نشكر رئيس أعضاء لجنة المرافق العامة بشأن الإزحام المروري، اليوم له صفت على الملون تطوع من الخمس العصر إلى نصف ساعة لكن هناك زحمة، هناك الكثير من الانتهازة على هيئة وهناك بكتيريا انتهازية على هيئة بشر، لدينا إزحام مروري الحين طول الوقت زحام، لأن عدد السيارات ضعف 3 سعة الشوارع وعدد الودافين ضعف 3 مرات عدد الكويتيين، مليون 200 ألف سيارة، عدد الرخص الكويتيين 571 ألف رخصة ولغير الكويتيين 657,885 ألف رخصة و147,990 رخصة لجموعة مليون و388 ألفا وعدد السيارات مليون 200 ألف هذا حتى نهاية 2017، رخص القيادة 73,128 مركبة، 26 ألف رخصة للكويتيين و67484 رخصة لغير الكويتيين في عام واحد وهو 2017. 428 سائرا في حوادث سيارات و43% المتسبب غير كويتي، والإصابات، البلدية في 2017 هي 10805 إصابات، وعندما قدمت اقتراحا بزيادة رخص القيادة كان معي حق طالما لدى اختلال التحليل على هذا القرار.

جدول الأعمال فلا بد من مناقشتها. ● يوسف الفخالة: طريقة تعاطينا مع التقارير لا ينبغي أن تكون بهذا الشكل. ● صفاء الهاشم: التقارير مهمة ومن حق الشعب الاطلاع على هذه التقارير. ● عدنان عبدالصمد: 117 و199 بغض النظر عن الوقت إنما التقارير بها توصيات والحكومة عليها تنفيذها وإلا عادت إلى المجلس بمبررات عدم التنفيذ. التقارير صار لها مدة على

الموظفين لتقليل الصرف ولن نقبل بتعويض الإخفاقات والتجاوزات من جيب الموظف، وعلى وزير المالية وديوان الخدمة المدنية إعادة دراسة الأمر، حساب العهد في الصحة فيه مبالغ مالية وصلت إلى مليار 800 مليون دينار كويتي منذ الغزو حتى الآن، نون الرجوع لوزارة المالية وهناك شهادات مالية وتزوير وإخلاس وعدد معني ذلك أننا في مجلس الأمة نمنع

عيسى الكندري: قمنا بواجبنا الوطني الذي أقمنا عليه، وموافق الأخ شعب مشهود لك ودورك البرلماني المميز. ● عبدالوهاب البيهين: أنجزنا 17 تقريرا ومنهم 10 تقارير إحالة إلى النيابة، هذا التقرير بشأن الـ KGL يحاول البعض عرقلة ما اتوا من معلومات قد تدخله البعض في نفق لا يعلم كيف يخرج منه، 9 ملايين دينار فقط كفاية، هذا يؤكد وجود شبهات حقيقية تستحق المساءلة، الشركة صالت وجالت وتعدت على أراضي أمانك الدولة أخذت مليون متر مربع وهي شركة مناولة واستولت على هذه الأرض استخدمتها في التجار من الباطل والجيش الأميركي وبعض الشركات بعقود باطلة، وهذه العملية استيلاء صريحة واضحة وطلعت 50 مليون دينار سنويا نتيجة تاجر من الباطل في غير الغرض المخصص لها. كلفت الدولة مبالغ تفديها سنويا للكهرباء التي استفادوا منها، وقبل صدور الترخيص الأساسي الذي صدر بالباطل والعل، البلدية أعطتهم موافقة على بناء المخازن، وكان نشاطهم غير الترخيز ووزارة الكهرباء أعطتهم تجديد الترخيز قبل صدور القرار بشكل رسمي، مؤسسة المواني استثمرت معهم بـ 85 مليون دينار مع الشركة وحصه الشركة 20 مليون دولار ولم يسدوها فافترضوا العشرين مليون دولار من الصندوق الاستثماري فأني مهزلة هذه، الذين يجتمعون في المزارع يعملون ان ظهرهم حمي، أقمنا على احترام الدستور والقانون وسنذهب إلى احترام مدى في ان نؤدع عن هذا القسم مهما كلفنا ذلك. أرض سحبت هذا الترخيز، وستكشف لآباء الشعب عما وراء هذا التحقيق، لا أحد يحاول يعطل المسألة الآن، فأنتم مراقبون في التصويت على هذا التقرير.

أول مرة في الكويت
شاهد الصفحة
بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

الدمخي: قدمت مع نواب قانونا للعفو الشامل عن قضية دخول المجلس تحديدا

العربي، وتوج حراك الشباب بإقالة رئيس مجلس الوزراء وإسقاط الفاسدين وتحويلهم إلى النيابة في ذلك الوقت، وهذا ما يضايقهم الآن أننا نعيد القضايا المتعلقة بالقبضة، مثل قانون تعارض المصالح. قال: أقول لخالد الشطي حتى من رشكك والأن هو في الخارج وبعض من في السجن ممن تدافع عنهم كانوا مشمولين بقانون العفو الشامل الذي تقدمت به في السابق، لكنك لم تدافع عن ذلك القانون، والأن نحن نزيد القضية محددة لأنها كان الانتقاد الأكبر لقانون العفو الشامل. وأضاف: أتمنى أن تؤيد الحكومة ورئيس المجلس والنواب المحسوبين على الحكومة القانون، فهذا تعاون كبير سيكون سببا لإزالة خلاف كبير في المجتمع وانتصار كبير للشباب، ولكنه استبعد أن يمر هؤلاء القانون، ولكننا سنعمل بكل جهتنا وضغطنا الإعلامي، وأطالب من يتعاطف مع الشباب بالألا يتاجمونا بل هاجموا من يقف ضد هذا القانون ومن يقف في صف الفساد والمفسدين، فقانون العفو الشامل سيفرض من يقف في صف القبضة والراشي والمرتشي ومن يقف في صف المصلحين. وأكد أن القضية ليست فيها إساءة لصاحب السمو أو القضاء، ولكن القضية تحمل وزرها وإزارة الداخلية ليكون هؤلاء الشباب الذين عملوا ما عملوا في السجن، وهذه قضيتنا اليوم التي يجب أن نقف خلفها، وأوضح أنه لا يجب الخلط بين العفو العام والعفو الخاص، فالعفو الخاص

أوضح النائب د.عادل الدمخي أنه تقدم مع عدد من النواب باقتراح بقانون للعفو الشامل عن قضية دخول المجلس تحديدا، بعد أن رفض مجلس الأمة في دور الاعتقاد الماضي القانون الذي تقدم به آنذاك بحجة عدم تحديد القضايا وإمكانية استعادة الجرمين الآخرين من القانون. وقال الدمخي في تصريح للمصاحفيين بمجلس الأمة: قدمنا قانون العفو الشامل في قضية دخول المجلس وطلبنا بيان نقاش القانون في الجلسة المقبلة، وحصل رد من أكثر من نائب وسأخض النائب خالد الشطي لأنه نكرني بالاسم، وقال أنني أتحدث عن عفو عام بينما هو عفو خاص. وأضاف: أول شيء أقوله ردا على الشطي أنك تريد أن تدخل قضية الخلية الإرهابية في الموضوع، وتريد رد القانون لهذا الماضي بقانون للعفو الشامل ويتضمن المرزوقين وقضايا الرأي ولكن هناك من رفضوا القانون بحجة أن القضايا غير محددة ولا تستطيع ضبطها وقد يدخل فيها المجرمون الآخرون، والرذ نفسة الآن عندما جعلنا القضية محددة بقضية دخول المجلس، وبين أن قضية دخول المجلس هي من قضايا الحراك السابقة ضد الفساد والمفسدين والراشي والمرتشي، وكانت سابقة للربيع

الدمخي: قدمت مع نواب قانونا للعفو الشامل عن قضية دخول المجلس تحديدا

عمر المطيلباتي

عمر المطيلباتي

د.حامد العازمي وصفاء الهاشم ويوسف الفخالة وأسامة الشاهين

د.حامد العازمي وصفاء الهاشم ويوسف الفخالة وأسامة الشاهين

عمر المطيلباتي

سعدون حماد

م. حسام الرومي ود.حامد العازمي وراكان النصف

م. حسام الرومي ود.حامد العازمي وراكان النصف

عمر المطيلباتي

عمر المطيلباتي

عمر المطيلباتي

عمر المطيلباتي

الحويلة: تصريحات الرئيس الفلبيني غير مقبولة

قررت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية دعوة العنوين في وزارات الخارجية والداخلية والتجارة وممثلين عن هيئة القوى العاملة بحضور اجتماعها الأسبوعي المقبل للوقوف على الحقائق فيما يتعلق بموضوع العمالة الفلبينية وإعداد تقرير مفصل في هذا الجانب. وقال مقرر اللجنة النائب محمد الحويلة في تصريح للمصاحفيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة إن اللجنة اجتمعت امس بناء على تكليف المجلس بجسث تصريحات الرئيس الفلبيني، مؤكدا أنها تصريحات مستفزة وغير مقبولة، وشدد على ضرورة أن يكون هناك رد يوضح الحقائق ويواجه هذه اللجنة مستعد تقريرها متكاملا وتجيئه إلى المجلس ليتخذ الموقف المناسب. وأكد أن الكويت موقفا مشرف في الحفاظ على حقوق العاملين فيها والمصادقة على أكثر من 19 اتفاقية تصب في هذا الاتجاه، ونكر أن الكويت تعتبر مركزا إنسانيا وتوج صاحب السمو بلقب قائد إنساني وهذا شرف عظيم لكل كويتي، مستغربا صدور هذه التصريحات من رجل مسؤول على رأس دولة. وقال: نرفض هذا التصريح ونستنكره وسيكون مجلس الأمة المبادر بالأخذ بكل الاحتياطات لحماية سمعة الكويت التي تتمتع بعلاقات طيبة مع دول العالم والكل يشهد بمواقفها لدعم القضايا الإنسانية ومد يد العون لكل الدول المتضررة، وأشار إلى ما ينعم به كل من يعمل على هذه الأرض من ضمانات وحقوق، لافتا إلى وجود أكثر من 150 ألف فلبيني يعملون في الكويت منذ سنوات طويلة ولم يتعرضوا لأي سوء، أما القضايا الفردية فهذا أمر يحصل في جميع دول العالم، وشدد على أن الكويت دولة مؤسسات تحافظ على حقوق المواطنين والوافدين وسمعتها وسجلها الحقوقي مشرف، وستكشف جميع الأكاذيب والمغالطات في التصريحات الصادرة ضد الكويت.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو



د. حمود الخضير



د. حامد العازمي



ناصر الدوسري



الشيخ دباسل الصباح

المويزري: لا مجاملة على مصلحة الشعب وأينما تكون المليارات يوجد اللصوص



أس الصالح



صالح عاشور



شعيب المويزري



عبدالله الرومي

ان تكون الجهات قدوة لنا، وقضية إعطاء صلاحيات ديوان الخدمة المدنية خطأ، والوزير كيف سيلحق كل الجهات التي تتبعه وهو ليس لديه وقت يراقب.

● **عبدالوهاب الباطين:** أينما وجدت المليارات وجدت اللصوص، تعبیر الأخ شعب المويزري بقصد المنظور العام وهو لم يقصد الموظفين حسما لجهة تحسين بيئة الأعمال ولجنة اكد، وعمل الموظفين وأعضاء اللجنة مقدر، وأكثر لجنتين تعملان هما لجنة تحسين بيئة الأعمال ولجنة حماية الأموال العامة، ولا اعتقد ان نلتحق الوضع العام على هذه القضايا.

● **سعدون حماد:** نرجو ان يتوافق عليه مداولة اولى، من ضمن الملاحظات المادة 22 التعديل الذي وضعوه أعطوا سلطة مطلقة لوزير التجارة، وصار الوزير بدلا من ديوان الخدمة المدنية.

● **التعديلات المقترحة** جرت دون الاخذ بآراء أصحاب العلاقة المعنيين بالموضوع بتاجها إحكام سيطرة الوزير على القائلون، ومنح المدير العام صلاحيات واسعة وهو ايضا معين من الوزير.

● **دور مجلس الإدارة** شكلي فقط وتم تحويل اختصاصاته للمدير العام، هناك إهمار لحق الدولة ودور القطاع العام، المادة 13 الوزير يحدد المخالفات لأعضاء مجلس الإدارة، بمعنى انه سكاك في نفسه مما يؤدي الى شبهة مركزية في القرار.

● **رياض العبدساني:** الوزير لا يحدد الراتب ولكن يحدد بقرار من مجلس الوزراء، ندعم كل الأمور التي تفيد الشباب، التوظيف سيتم وفق الإعلان واللوائح بعيدا عن الوساطة والمحسوبية، وهل يعقل ديوان المحاسبة ان يسحب كل شغله ولم يراقب على الصندوق بسبب الملاحظات الكثيرة والهدر الكبير في الأموال العامة في السابق.

● **احمد العازمي:** نشكر الوزير الروضان ونثق فيه بانه خفض الرواتب من 9000 الى 5000 لرئيس مجلس الإدارة، ونقول اليوم الوزير موجود وانا انا اي وزير آخر يلعب فلماذا تفعل؟! ما الضوابط والمعايير لتعيين مجلس الإدارة؟! وهل الخيرة؟

● **المبلغ 2 مليار** مبلغ ليس بسيط ولكن ما معيار الخيرة هل الخدمة في جهات أخرى، نعم نؤيد ان يأخذ سبب تمويل فرصة لكن لا بد ان تكون هناك خيرات.

● **عبدالله الرومي:** كنت أتمنى ان تكون هناك فترة أطول لدراسة الموضوع لأن المشروع كبير، للاتجاه في العمل في القطاع الخاص، لكن بعض المواد أجد خلط بين المواد، المادة (3) فقرة (3) بها تناقض فيما يتعلق بالترغ الكامل، لكن في نفس الصفحة يقول «إن كان مؤلفا يمنح إجازة» أليس هذا تناقضا؟! كان من المقترض كعضاء للجنة الا يطوفكم هذا الأمر.

● **المادة (5):** ويقع باطلا التنازل عن هذا العمل او بيعه او كذا وكذا وفي المادة (8): «وفي حال موافقة الصندوق على طلب التنازل»، أليس هذا ايضا تناقضا؟! وقال العازمي، في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، ان من ضمن التقارير التي تحدثنا عنها في الجلسة اليوم (اس) تقرير التحقيق في وفاة النائب السابق فلاح الصواغ والكل يشهد بمواقفه الوطنية، مؤكدا ان موضوع وفاته لن يمر مرور الكرام وخصوصا بوجود اعترافات بوقوع اخطاء طبية اثناء وبعد العملية.

والمويزري وحتى مكافآت مجلس الإدارة سيجدها الوزير، وهناك مدة 45 يوما كسقف اعلى بان ادارة الصندوق ترد على مقدم المبادرة وتم إلغاء هذه المدة بانه من الممكن ان يردوا عليه ومن الممكن الا يردوا عليه، واعضاء مجلس الإدارة لا بد ان يكونوا متفرغين والتعديلات لا تخص على نفقهم وسيكون هناك تضارب مصالح.

● **اسماء الشاهين:** هذه التعديلات هي عملية لتسهيل عمل الصندوق، الإدارة السابقة كانت في حالة صراع مع ديوان المحاسبة ولجنة الميزانيات

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسوف تكون هناك مركزية واضحة وتمت مراجعة كل الملاحظات الماضية ووصلنا الى شيء ونخشي ان هناك 5 منطلقات ننتقل منها لتغيير القانون وزدنا ادوات التمويل بعد ان كانت محدودة فاصبح هناك تمويل ومشاركة وهناك مجموعة من المبادرين يحتاجون تمويلا اسلاميا بجانب التمويل التقليدي، وايضا هناك كتحقق لعملية ادارة الصندوق وغير قادر على ممارسة اعماله بالشكل السريع، واطلقنا الصندوق لتسريع اتخاذ المعاملات وانجاز القرار الخاص بخصوص المستفيدين من خلال اعطاء الصندوق الصلاحية لبعض المؤسسة مثل محفظة البنك الصناعي ويكون الصندوق هو الرقيب عليهم.

● **الادارة التنفيذية** أصبحت موجودة عند مدير الصندوق، وقررتنا مشروع الرقابة فاصبح رئيس مجلس الإدارة هو وزير التجارة ولذلك على حجم المسؤوليات توازي حجم الرقابة المفروضة على الصندوق ووضعنا ادارة المخاطر وفعلناها بعدما كانت موجودة مع بعض الادارات.

● **مرزوق الغانم:** انا نسيم في المتحدثين وندعمهم 16 او اثنا عشر مؤيدان واثنا عشر معارضين.

● **صالح عاشور:** التعديلات سيضعها العمل بالسرعة المطلوبة، وهنا قيود

اسباب الاعداء مرة اخرى المقترض لا يتغير التقويم وكثير من المواطنين انقلبوا واغلبهم اخذ احكاما من القضاء والمقترض تكون لجنة فحص ولجنة دراسة الظواهر السلبية بالنسبة لتعاطي المخدرات يجب ان الجميع يشارك لوقف هذه الظاهرة وللأسف ما عندنا مستشفيات متخصصة لعلاج الادمان ومتعاطي المخدرات ولاسلف حتى في المدارس وكذلك من غير العقول الحديث عن مصادر الدخل والدولة تبني الشركات الراحبة ونريد وضوحا اكثر خصوصا من الهيئة العامة للاستثمار ويقترض الدولة لا تتوسع في بيع الشركات الراحبة، وكذلك القطاع النظير المقترض يكون للدولة وتستثمر في القطاعات الراحبة خارج الكويت والهيئة العامة للاستثمار يجب متابعتها بجمع ما ننوي بتمه.

● **محمد الهديبة:** المرحوم فلاح الصواغ تقاسمت عنه لجنة وزارة الصحة ولم تقم بواجبها الكامل وادى الى هزة المؤمن بالقطاع الصحي بسبب الاخطأ الطبية.

● **ولأسف** الطبيب غادر بعد الحادثة بسبب التقصير من الوزارة والعقوبات ان لم تعدل على قدر الخطأ لجنهته احد او يأخذ احتياطاته في النهاية التقرير لا يرقى لمستوى الحد.

● **ماجد المطيري:** لجنة تحقيق اختفاء الجاويسات حملت لجنة الخدمات والجمارك والداخلية وانتهت اللجنة ان تقوم بالحكومة بوضع خطة عمل لبناء الشويخ وان تكون هناك محاسبة لكل متقاعس وكذلك انشاء البوابة وتلتزم الحكومة بالتقارير المطلوبة وكذلك انشاء مقر للمباحث الجنائية في ميناء الشويخ، وكذلك ضح عقد الجمارك مع الشركة.

● **محمد الحويطة:** يجب اتخاذ اجراءات قاسية ضد من تراخي من مسؤولين في ضبط المنطقة الجمركية للحد من دخول الأشياء المنوعة كالاسلحة والمخدرات وكل ما يضر البلاد والعباد.

● **ولابد** من تفعيل الجوانب الامنية فيها من كاميرات ومراقبة، هناك أدلة على قصور في أداء بعض المؤسسات تحديدا الجمارك حتى السماح للشركات الخاصة بان تتخذ لها صلاحيات خاصة من خارج العقد الذي يحفظ حقوق الدولة.

● **نتمنى** ان يتم التفاعل مع ما تم الوصول اليه من نتائج في التقارير وتفعيل مواد القانون الخاصة بوجود جماعات وأعمال ارهابية تحاول الدخول من أي ثغرة في البلد تهدد امن وامان الكويت.

● **جناب** بو شهري: التقرير العاشر للجنة الاموال العامة بشأن شركة K.G.L. أؤيد ان البعض اشار ان الحكومة تطلب سحب التقرير بل الحكومة ستهتم بالتوصيات الواردة، والمؤسسة تتابع القضايا على الشركة من خلال الفتوى والتشريع.

● **وأشير** بدور الوزير السابق عيسى الكندري الذي أخذ هذا الاتجاه بالإحالة إلى النيابة.

● **مرزوق الغانم:** هل يوافق المجلس على ان يتم التصويت جماعيا.

● **أحال** المجلس جميع التقارير الى الحكومة وبالتوصيات الواردة.

● **أنس الصالح:** سنهتج أكثر بالتوصيات الواردة في التقارير لكن بما ان التصويت واحد وان التوصيات تختلف من تقرير الى آخر ولكن الحكومة سوف تصوت بالامتناع.

● **الغانم:** يسجل موقف الحكومة بالامتناع.

● **عبدان عبدالصمد:** تلتزم الحكومة بتنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير والاقتضال ان يرد الى المجلس ميرر عدم تنفيذ هذه التوصيات.

● **الصندوق الوطني** لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

● **انتقل** المجلس الى مناقشة التقرير

العازمي: وفاة الصواغ لن تمر مرور الكرام

طالب النائب حمدان العازمي بالاهتمام بأرواح الناس ووقف مسلسل الأخطاء الطبية، متوقعا ان يتم استجواب الوزير على هذا الملف.

وقال العازمي، في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، ان من ضمن التقارير التي تحدثنا عنها في الجلسة اليوم (اس) تقرير التحقيق في وفاة النائب السابق فلاح الصواغ والكل يشهد بمواقفه الوطنية، مؤكدا ان موضوع وفاته لن يمر مرور الكرام وخصوصا بوجود اعترافات بوقوع اخطاء طبية اثناء وبعد العملية.

● **يوسف الفضالة:** هذا عمل وجهد قمنا به جميعا والتقرير مرسل على مكاتبتكم قبل يومين وعلى قدر المسؤولية ورفع القيود، وضعتنا الوزير نفسه هو المشرف على المشروع ورئيس مجلس الإدارة تعقدون إذا كان الوزير سوف يخل بالتزاماته فحاسبو.

● **وافق** المجلس على القانون من حيث المبدأ بتشكيل لجنة تحقيق فيما ورد بمداخلة النائب المويزري تكلف لجنة حماية المال العام بالتحقيق فيما ورد بمداخلة النائب شعيب المويزري.

● **وجرى** التعديل على المواد مادة 2، المادة (5)، ووافق على المادة (8): «وفي حال موافقة الحضور، 34، موافقة 29، عدم موافقة 2، امتناع، 3.

● **ترفع** الجلسة الى صباح يوم 6 مارس الساعة التاسعة صباحا.

QR كود أو

لمساعدة الفيديو يمكن استخدام

الفضالة: تعديلات صندوق المشاريع تخدم المبادرين

أكد النائب يوسف الفضالة ان مجلس الأمة قام باقرار التعديلات المقدمه من لجنة تحسين بيئة الأعمال على الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مداولة الاولى.

وأضاف الفضالة في تصريح صحافي ان جميع التعديلات تهدف الى زيادة المشاركة الفعلية ومواد التمويل والمساهمة والتمويل الإسلامي والتقليدي والحكومة وفصلنا مجلس الادارة عن الجهاز التنفيذي.

وأشار الفضالة الى ان التعديلات تخدم الصندوق بعد كثرة الشكاوى من مجلس الإدارة الماضي والحالي الذي يشكو من نفس المشاكل السابقة في وجود جمود بالقاتون وعدم القدرة على الحركة وعدم القدرة على تنفيذ رغبات المبادرين وطلباتهم المختلفة.

وقال الفضالة اننا اعطينا الصندوق عدة صلاحيات ومنحنا النواب صلاحيات على مراقبة أداء الوزير والمحاسبة السياسية له كونه رئيس مجلس الإدارة بالإضافة الى تفعيلنا لادارة المخاطر، مشيرنا الى ان هذه التعديلات ستخدم الصندوق والاخوة المبادرين.



أنس الصالح وصفاء الهاشم ود. عبدالكريم الكندري وفيسل الكندري



رياض العبدساني



د. عادل الدميخي ود.عبدالكريم الكندري ورياض العبدساني وم. محمد الهديبة



عبدالوهاب الباطين يطلب نقطة نظام



راكان النصف اثناء الجلسة



د. عادل الدميخي